

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والثلاثون

٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/ يوليه ١٩٩٧

البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع التقرير

المقررة: السيدة شارون بريتن - هايلوك (جزر البهاما)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

الستينين ١٩٩٩-١٩٩٨ (البند ٤ (أ))

الباب ٩ - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها ٢٤ المعقدودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في الباب ٩، المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة الستينين ١٩٩٩-١٩٩٨.

المناقشة

٢ - أعربت وفود عديدة عن تأييدها للبرنامج واعترفت بأثر الإيجابي لعمل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وخاصة في مجال الإحصاءات والسكان، وبقيمة منشوراتها وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وارتأت وفود أخرى أن بعض مجالات برنامج عمل الإدارة تتداخل مع عمل منظمات/ مكاتب أخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، وارتأت أن عملية إعادة التشكيل الجارية ينبغي أن تتناول هذه المشكلة.

٣ - وارتأت بعض الوفود أن مستوى الموارد ليس كافيا لتغطية برنامج العمل الوارد في الباب. كما أعربت عن القلق أيضا بشأن عدد الوظائف المقترحة إلغاؤها أو إبقاءها شاغرة وأثر ذلك على تنفيذ برنامج العمل. وذكر أحد الوفود أنه إزاء عملية إعادة التشكيل الجارية للأمم المتحدة، ليس هناك ما يبرر

زيادة الموارد. وأعرب بعض الوفود عن الأمل في ألا تخل عملية إعادة التشكيل المقترحة للإدارات الاقتصادية، بجودة العمل المقرر الاختصار به.

٤ - وأكد أحد الوفود ضرورة توسيع نطاق تركيز البرنامج الفرعى المعنى بالسكان. واقتراح وفد آخر إجراء دراسات حالة بشأن التجارب الإيجابية والسلبية المتعلقة بإصلاحات السوق.

٥ - واقتراح أحد الوفود تnicح الجملة الأولى من الفقرة ٤٧-٩ ليصبح نصها كما يلى: "من النتائج الرئيسية للعولمة وتحرير الاقتصاد، أن الحكومات لم تعد تستطيع إدارة اقتصاداتها الوطنية دون فهم للتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تأخذ الحكومات تلك التطورات في الاعتبار وفقاً لأولوياتها الوطنية".

النتائج والتوصيات

٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٩، المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ رهنا بإجراء مزيد من النظر على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من المقدمة.
